- **שם המחקר** : הזכות לנישואים של נשים עם מוגבלויות במגזר החרדי- היבטים ביקורתיים
- **שנה**: 2018
- **מס' קטלוגי** : 630
- **שמות החוקרים:** חיה גרשוני בהנחיית: פרופ' נטע זיו
- **רשות המחקר:** מרכז צבי מיתר ללימודי משפט מתקדמים- אוניברסיטת תל אביב.
- **موضوع البحث**: حق الزواج للنساء ذوات المحدودية في المجتمع المتدين- نقاط للنقد
- **السنة**: 2018
- **رقم النموذج** : 630
- **اسماء الباحثين:** حايا جرشوني بأرشاد: بروفيسور نطاع زيف
- **الهيئة المسؤولة عن البحث:** مركز تسافي ميتار لدراسات الحقوق المتقدمة -جامعة بار ايلان

ملخص البحث

تم هذا البحث للحصول على اللقب الثاني (الاطروحة) بدعم من" صندوق شاليم"

تفحص هذا الدراسة الجوانب القانونية, الثقافية والاجتماعية لزواج النساء ذوات المحدودية في المجتمع المتدين (المتطرف).

تتناول الدراسة اللقاء بين خطاب الحقوق, والذي يشكّل في العقود الاخيرة اطاراً ايديولوجياً لتنظيم حياة الاشخاص ذوي المحدودية, وبين النظرة الدينية للعالم والتي ترتكز على الديانة اليهودية وعلى المعايير وطرق المعيشة التي تميز المجتمع المتدين-المتطرف.

تم الاعتراف بحق الزواج للاشخاص ذوي المحدودية في البند 23 من الاتفاقية الدولية التي تتناول حقوق الاشخاص ذوي المحدودية. تحفظت دولة اسرائيل موافقتها لهذا البند في الاتفاقية, واشترطت حق الزواج بالحدود الدينية الذي يخضع له الزواج في اسرائيل.

تحدد الديانة اليهودية طريقة الزواج على انها دين موسى واسرائيل, والمجتمع المتدين, الايمان بالوجود الصارم للديانة اليهودية, والتي نظمت ممارسة الزواج بما يلائم ذلك. ان الزواج هو ذات قيمة ثقافية عميقة ومعيار اجتماعي مركزي لدى المجتمع المتدين. عادة ما يتزوج ابناء المجتمع في جيل اصغر من المتوسط في اسرائيل بواسطة التوفيق بين المرشحين. بسبب التفتيش الشديد للديانة البهودية على العلاقات بين الجنسين- الزواج هو الوسيلة الوحيدة التي تتيح تحقيق التزواج والحميمية لدى الاشخاص ذوي المحدودية, هذا بالاضافة للطموح بتحقيق المعايير الاجتماعية والرغبة بالزواج بشكل مساو لابناء جيلهم بدون محدودية.

تسمح عملية التوفيق مع ذلك بالملائمة -ذات منطق داخلي خاص- بين المحدوديات المختلفة, لكن القاعدة الاجتماعية للسعي لتحقيق التوفيق الكامل قد تترك الاشخاص ذوي المحدودية خارج " سوق التعارف".

لدى المجتمع المتدين الملتزم قيم خاصة به: تحل مركزية الجماعة مكان مركزية الفرد والتي تميز التوجه الليبرالي(الحر). حسب مقياس القيم هذا, الاتاحة(التعديل) والمساعدة للاشخاص ذوي المحدودية مستمده من المسؤولية المجتمعية نحو الفرد ومن تصورات التعاطف, في حين ان خطاب المطالبة بالحقوق لا ينطبق عليه. ينعكس مقياس القيم هذا بتطبيق الحق بالزواج. الطموح بالسماح للاشخاص ذوي المحدودية بالزواج وطريقة بناء الزواج هذا تستمد من نفس الرغبة للمساعدة, للدعم ولاعطاء الانسان الضعيف بدلاً من مجرد تطبيق حق المساواة او تحقيق الاستقلالية. تنعكس هذه الخاصية في الطريقة التي يشارك بها الممثلين المختلفين الذين يشكلون مشهد الزواج وبالعلاقات الحيوية بين القيادة الدينية وبين الطاقم المهني والموظفين من داخل وخارج المجتمع.

وبالتالي فأن التوفيق(التعارف) بين الازواج ذوي المحدودية في المجتمع المتدين هو نقطة التقاء اجتماعية-ثقافية للتعددية القانونية. في هذه المرحلة من الممكن تحديد نقطة تقاطع لانظمة معيارية مختلفة. االنظام الاول هو معايير القانون الرسمي- والذي يشمل,وثائق, قوانين, قوائم واجراءات دولية. وهي ضرورية من ضمن امور اخرى من اجل تخصيص الموارد اللازمة لتحقيق هذا الزواج. كما تدرب الدولة وتشرف على عمل الاساتذة المهنيين الذين لهم دور في موضوع الزواج.

النظام الثاني هو الديانة (المذهب) اليهودية. مذهب شريعة الكتب وتفسيرها بواسطة القيادة الحاخامية, يرشد ممارسة زواج الازواج ذوي المحدودية, سواء بتطبيق الزواج بشكل عام, على سبيل المثال, تحديد معايير الزواج, طريقة التحضير لاقامة وصايا طهارة الاسرى وحتى نمط المعيشة المفضل, وسواء في تحديد جدوى الزواج والاجابة على اسئلة محددة لكل فرد.

النظام الثالث, الذي يهيمن على هذا الزواج هو نظام المعايير الاجتماعية داخل المجتمع. والتي تحدد جيل الزواج, اجراء التوفيق والتعارف و اسلوب الحياة المثالي, وكذلك يتم تعديل هذه المعايير حسب احتياج الازواج ذوي المحدودية. تشمل هذه المعايير, على سبيل المثال, اقامة نظام خاص للتعارف والذي يقصد المرشحون والمرشحات ذوي محدودية, تدريب مرشدات خاصات للعرائس ذوات المحدودية, وحتى التزام البنى السكنية المتدينة المخصصة لبالغين ذوي محدودية من اجل خلق خيارات سكنية للازواج ذوي المحدودية خلال اشراف ديني. من بين الانظمة المعيارية, تبرز سيادة النظام الديني, حيث ينظر للقانون الدولي على انه اداة لخلق موارد داعمة للاشخاص ذوي المحدودية ولتحقيق افضل اسلوب حياتي وفقا لهذا المذهب.

تستمد المعايير الاجتماعية ايضا من الديانة اليهودية والخضوع لها. لدى الحاخام, القاضي الشرعي الذي يفسر المعايير الاجتماعية مكانة مركزية في تشكيل المعايير الاجتماعية.

وفقا لنظرية نقد المحدودية, من الممكن تحديد كيفية تعريف المحدودية من المنظور الثقافي الموجودة فيها. يتحمل المجتمع مسؤولية اتاحة ادراك قيمة الزواج للاشخاص ذوي المحدودية ايضا. مع ذلك فأن المبادئ المركزية بالنموذج الاجتماعي للمحدودية, مثل الاستقلالية , المساواة وحرية الاختيار قد يتم رفضها من قبل المعايير الدينية والاجتماعية التي تتجاوز هذه المبادئ. قوانين طهارة الاسرة هي مثال على ذلك. حتى وان كان هنالك مرونه معينة بالعادات والتفاقم الديني عندما يتعلق الامر بزواج اشخاص ذوي محدودية فأن الالتزام بمبدأ الدين سيكون بدون تحفظ. لن يستطيع الازواج الغير قادرين على اقامة المعايير الدينية ان يتزوجوا, وفي حالة الشك بالقدرة على المحافظة على الشريعة الدينية- سوف يكون رقابة صارمة على وجود هذا الزواج, حتى وان كان على حساب المساس بخصوصية واستقلالية الزوجين.

نظرا لان القيم الليبرالية المتمثلة في المساواة والاستقلالية ليست مركزية في المجتمع الديني, من المشكوك فيه ان يتعرض الازواج ذوي المحدودية لانتهاك حقوقهم عندما يتعين عليهم التخلي عنها من اجل ادراك قيمة الزواج اثناء خضوعهم للشريعة اليهودية.

يبدو ان الاشخاص ذوي المحدودية من المجتمع المتدين بشكل عام يرغبون بتبني مقياس القيم الثقافية الذين ينتمون اليه, والذي جوهره الانصياع لاحكام التوراة واقامة نظام حياتي ديني وفقا للشريعة.

- לפריט המלא للمحتوى الكامل
- למאגר המחקרים של קרן שלם
- למאגר כלי המחקר של קרן שלם